قضية اليوم

المصرف الذي كان على وشك السقوط

مجموعة البحر المتوسط: أصبح للحريري شركاء

لم يسلّم «بنك ميد» من تهاوي إمبراطورية الحريري المالية. منذ نهاية الثمانينيات كان رفيق الحريري مسيطراً على المصرف. اليوم، بات لدى وريثه سعد شريكان. تخلّى شقيقه إيمن عن حصّته الوازنة لعملاء الخواجة (رجل الأعمال الأردني وحامل الجنسية اللبنانية منذ بضع سنوات)، وأخيراً استحواذ شركاء الخواجة ريمون وتيدي رحمة، على حصّة في رأس المال. يُقال إن اسهم الحريري مرهونة ايضاً. معاناة «بنك ميد» لم تقتصر على هذا الجانب، فرغم أن حاكم مصرف لبنان اخذ على عاتقه بالارباح من المال العام، لم يُفلح المصرف في الخروج من أزمته. هكذا تقرّر إعادة هيكلته. بموجب هذه العملية تم تعيين راوول نعمة مديراً تنفيذياً في المصرف، وانغمس هذا الاخير في صرف الموظفين و«شدشدة» بنيّة التسليفات والودائع، وتسييل محفظة الاستثمارات والعقارات المستردّة مقابل الديون المتعثّرة

محمد وهبة

مع اكتمال عملية زيادة رأس المال قريباً، يصبح تيدي رحمة وشقيقه ريمون، مساهمَين في مجموعة البحر المتوسط التي تملك «بنك ميد». سيضخّ الشقيقان نحو 100 مليون دولار في رأس المال ويستحوذان في المقابل على حصّة تصل إلى 9,9%. وبذلك تتدنّى حصّة كلّ من سعد الحريري من 42,23% إلى 38,04%، وعلاء الخواجة من 42,24% إلى 38,05%، ونازك الحريري من 15,571% إلى 14%.

في آذار 2017 استحوذ رجل الأعمال علاء الخواجة عبر مجموعته OLT Holding، على أسهم أيمن الحريري التي كانت توازي بحجمها أسهم

> **461 مليون دولار ديون متعثرة من اربع شركات تابعة لـ«اوجيه تيليكوم»**

شقيقه سعد في مجموعة البحر المتوسط. الخواجة الذي تنشغل الأوساط السياسيّة والتجارية في لبنان باسمه وتسأل عن كيفيّة بروزه بقوّة وحجم ثروته وهوية من يعمل معه، صار عملياً أوّل شريك لورثة رفيق الحريري في مجموعة البحر المتوسط، منذ اشترى رفيق الحريري المصرف في الثمانينيات. بعد سنتين، صار للحريري شريك ثالث: الشقيقان رحمة. هما يتشاركان مع الخواجة أعمالاً واستثمارات في لبنان، واستحوذا على حصّة وازنة في المجموعة من خلال الاستحواذ على كامل زيادة رأس المال التي تنفّذها المجموعة.

الخواجة كان قد دخل أيضاً على مجموعة الحريري من خلال شراء شركة «أوجيه إنترناشيونال» في فرنسا. كما صار مساهماً رئيسياً في شركة اشترت أكبر عقارات العائلة في كفرفالوس شرق صيدا، وله أسهم في شركات كان للحريري ورجاله الحصة الوازنة فيها، بالإضافة إلى حصته الكبيرة في مشاريع إنتاج الطاقة في دير عمار وطاقة الرياح في عكار.

دخول الخواجة والشقيقين رحمة، يعكس حجم الأزمة التي ضربت المجموعة المصرفية بعد تهاوي شركات الحريري وأبرزها «سعودي أوجيه». فهذه المجموعة المصرفية التي كانت تصنّف في المرتبة السابعة لجهة ترتيب الأصول بين مصارف «ألفا»، وفي المرتبة السادسة لجهة ترتيب الودائع بين مصارف «ألفا»، كادت أن تتهاوى مثلها مثل شركات الحريري التي سقطت قبل سنوات وأبرزها «سعودي أوجيه». فقد ظهرت في ميزانيتها اختلالات بنيوية بالتوازي مع بدء انهيار شركات الحريري نظراً للترابط العميق بينها. وبحسب المستندات الموثّقة، فإن قيمة الديون المتعثرة في «البحر المتوسط» بلغت 461,5 مليون دولار في 2017، منها 134,4 مليون دولار تسليفات مُنحت لمقاولين من الباطن مع شركة «سعودي أوجيه»، و127,2 مليون دولار تسليفات مُنحت لشركة AGE، و56,1 مليون دولار تسليفات مُنحت لشركة BEATA، و39,8 مليون دولار تسليفات مُنحت لشركة OTAS، و95 مليون دولار هي عبارة عن خسائر عملاء المصرف الناتجة عن إعادة جدولة ديون شركة CELL C.

في تلك السنة، أي 2017، كانت محفظة تسليفات «البحر المتوسط» للقطاع الخاص تصل إلى 4,4 مليار دولار، وكانت أرباحه تبلغ 120 مليون دولار (الجزء الأكبر من هذه الأرباح ناتج من توظيف الأموال في سندات الدين الحكومية وشهادات إيداع مصرف لبنان). لذا، فإن الديون غير العاملة (المتعثّرة) البالغة 990 مليار ليرة (656 مليون دولار)، كانت ستأكل أرباح 3 سنوات و9 أشهر بالكامل، وهي تشكّل 14,7% من محفظة التسليفات، وهذا معدّل مرتفع جداً قياساً على معدل الديون المتعثّرة في القطاع المصرفي.

كان واضحاً الترابط التمويلي بين البحر المتوسط وتساقط الشركات التي ورثها سعد الحريري عن أبيه. فالشركات الأربع المذكورة أعلاه هي شركات تأسست على يد الأب لتقوم بأعمال مختلفة في قطاع الاتصالات. BEATA holdings وAGE LTD هما من الشركات المساهمة في «أوجيه تيليكوم» وفق بيانات بورصة دبي المنشورة على موقعها الإلكتروني. أما OTAS فهي شركة مملوكة من شركة «أوجيه تيليكوم» وتعمل في تركيا وترتّبت عليها ديون هائلة أعيدت جدولتها أكثر من مرّة من دون أن تتمكن من إيفائها. و CELL C هي الشركة التي أسّسها رفيق الحريري في 2001 وتملكت شبكة خلوية في جنوب أفريقيا وكانت مملوكة بنسبة 75% من «أوجيه تيليكوم» قبل إعادة هيكلة هذه الأخيرة.

في الواقع، كانت مجموعة البحر المتوسط التي تملك «بنك ميد»، هي الذراع التمويلية لشركات الحريري الأب، عبرها تمّت الصفقات الكبرى. فهذا المصرف حصل منه الحريري الأب على أول كفالة للتزاماته في السعودية، ثم اشتراه بعدما عرضه جوزف الخوري للبيع. وهذه المجموعة كانت لديها شركة شقيقة هي «عقارية البحر المتوسط» التي اقتصر عملها على تملّك العقارات التي يتخلف أصحابها عن سداد ديونهم للمجموعة. ومن ضمن موجوداتها، كانت «عقارية البحر المتوسط» تملك عقارات الرملة البيضا (المسبح الشعبي) والتي أثيرت حولها ضجّة كبيرة في السنوات الماضية بعدما اشتراها رجل الأعمال وسام عاشور. وبتمويل من «بنك ميد» اشترى الحريري الأب حصّة وازنة في البنك العربي (بيعت قبل سنتين)، بالإضافة إلى ثلث بنك الاستثمار السعودي. كذلك جرى تمويل تاسيس CELL C. وتملّك عبر المجموعة قصر قريطم. هذا العقار كان معروفاً باسم قصر صالحة، إلا أن أبناء رجل الأعمال نجيب صالحة كانوا مدينين لمجموعة البحر المتوسط بمبالغ كبيرة مقابل رهن، وعندما تخلّفوا عن السداد أبرمت صفقة استرداد القصر وبقيت حصّة في أسهم فندق فينيسيا مرهونة للمجموعة أو «بنك ميد».

الخواجة والشقيقان رحمة شركاء الحريري في مجموعة البحر المتوسط (مروان طحطح)

> **461 مليون دولار ديون متعثرة من اربع شركات تابعة لـ«اوجيه تيليكوم»**

شقيقه سعد في مجموعة البحر المتوسط. الخواجة الذي تنشغل الأوساط السياسيّة والتجارية في لبنان باسمه وتسأل عن كيفيّة بروزه بقوّة وحجم ثروته وهوية من يعمل معه، صار عملياً أوّل شريك لورثة رفيق الحريري في مجموعة البحر المتوسط، منذ اشترى رفيق الحريري المصرف في الثمانينيات. بعد سنتين، صار للحريري شريك ثالث: الشقيقان رحمة. هما يتشاركان مع الخواجة أعمالاً واستثمارات في لبنان، واستحوذا على حصّة وازنة في المجموعة من خلال الاستحواذ على كامل زيادة رأس المال التي تنفّذها المجموعة.

مهمة مدعومة بالمال العام...

محمد وهبة

إعادة هيكلة في «بنك ميد». هذه هي المهمة التي أتت بالمصرفي راوول نعمة مديراً تنفيذياً للمصرف في لبنان. تنطوي المهمة على أكثر من مسار: تقليص المصاريف التشغيلية، زيادة الربحية. مساران يعنيان بلغة أهل المصارف صرف الموظفين وتقليص المكافآت وخفض النفقات الأخرى، وتحويل محفظة العقارات إلى سيولة قابلة للتوظيف. ووقف النزف من الخسائر سواء عبر تخفيف أعباء التسليفات المشكوك بتحصيلها أو عبر الانخراط أكثر في الهندسات المالية التي يجريها مصرف لبنان. لا يحيد تعمة استعمال كلمة «تنظيف»، إلا أنه في الواقع كانت هذه المهمة الأساسية لوجوده كمدير تنفيذي في المجموعة. قبل الكثير عن المرجعية التي اقترحت نعمة لهذا المنصب، وهو المعروف بسلوكه غير التقليدي في العمل المصرفي، إلا أنه يعلن بوضوح أنه تسلّم موقعه في المجموعة بناء على اتفاق مع الشريك الجديد علاء الخواجة. يؤكد نعمة أن «عملية إعادة الهيكلة كانت قد بدأت بالفعل قبل تسلّمي مهامي في البنك»، لكنه يشير إلى أن الهدف منها أن «ينمو المصرف». هذا الأمر يتطلّب «صرف الموظفين وإعادة التوظيف بناء على هيكلية إدارية مختلفة ومسالك عمل أكثر فعالية».

في عام 2010 كانت المصاريف الإدارية لمجموعة البحر المتوسط تبلغ 106 ملايين دولار، وقد ازدادت في عام 2012 لتبلغ 110%. وقفزت في 2017 إلى 138 مليون دولار. وفي المقابل كانت أرباح المصرف 105 ملايين دولار في 2010 ثم ارتفعت إلى 128 مليون دولار، وعادت إلى الانخفاض في 2017 إلى 104,5 مليون دولار.

هذا الاختلال في التناسب بين المصاريف الإدارية والأرباح المحقّقة، كان يمكن أن يكون أكبر بكثير لولا تدخّل مصرف لبنان في أكثر من مناسبة لتعويم المصرف، ولولا عمليات تسييل الأصول.

ففي عام 2009 حصل المصرف على قرض ميسّر من مصرف لبنان بقيمة 91 مليار ليرة تم توظيفها في سندات خزينة باللّيرة اللبنانية واستُخدمت الأرباح الناتجة منها بقيمة 19,5 مليار ليرة في إطفاء الخسائر المترتبة على البنك. وفي السنوات التالية، حصل المصرف على أكثر من سلّة إمداد بالسيولة من مصرف لبنان، كان أبرزها في 2014 و2015 حين أقرضه مصرف لبنان نحو 600 مليون دولار من أجل شراء شهادات إيداع صادرة عن مصرف لبنان بقيمة 1070 مليون دولار، وأجرى الكثير من عمليات المبادلة مع مصرف لبنان بين سندات يوروبوندز كان يحملها في المصاريف الإدارية والأرباح المحقّقة، كان يمكن أن يكون أكبر بكثير لولا تدخّل مصرف لبنان في أكثر من مناسبة لتعويم المصرف، ولولا عمليات تسييل الأصول.

ففي عام 2009 حصل المصرف على قرض ميسّر من مصرف لبنان بقيمة 91 مليار ليرة تم توظيفها في سندات خزينة باللّيرة اللبنانية واستُخدمت الأرباح الناتجة منها بقيمة 19,5 مليار ليرة في إطفاء الخسائر المترتبة على البنك. وفي السنوات التالية، حصل المصرف على أكثر من سلّة إمداد بالسيولة من مصرف لبنان، كان أبرزها في 2014 و2015 حين أقرضه مصرف لبنان نحو 600 مليون دولار من أجل شراء شهادات إيداع صادرة عن مصرف لبنان بقيمة 1070 مليون دولار، وأجرى الكثير من عمليات المبادلة مع مصرف لبنان بين سندات يوروبوندز كان يحملها في المصاريف الإدارية والأرباح المحقّقة، كان يمكن أن يكون أكبر بكثير لولا تدخّل مصرف لبنان. هذه العمليات كانت تحقق له الكثير من الأرباح السهلة والسريعة نظراً إلى الفرق الكبير بين مردود السندات ومردود شهادات الإيداع. ومن أوقح العمليات التي أجراها مصرف لبنان مع المصرف كانت في عام 2014 حين باعه شهادات إيداع قيمتها السوقية 500 مليون دولار بسعر 458,8 مليون دولار، ما أتاح للمصرف تسجيل أرباح فورية من هذه العملية بقيمة 41,9 مليون دولار.

استمرّت هذه العمليات المالية بين مصرف لبنان والمصرف على مدى أكثر من خمس سنوات، وإنما بأشكال مختلفة. الأرباح المحقّقة في 2015 بلغت، بحسب التقرير السنوي لمجموعة البحر المتوسط المنشورة على الموقع الإلكتروني، 236,9 مليار ليرة. ثم في صيف 2016 انخرط المصرف بالعمليات المالية المعروفة باسم «هندسات مالية» وحقق منها أرباحاً بقيمة إجمالية تبلغ 234,8 مليار ليرة، علماً بأن نعمة يؤكد أن المصرف «لم يستفد بأكثر من 100 مليون دولار من هذه الهندسات». كذلك يقول إن «الهندسات المالية التي شارك فيها «بنك ميد» كانت مفتوحة لكل المصارف ولم يستفد من هندسات خاصة».

على أيّ حال، لم يكتفِ مصرف لبنان بالإغداق على مجموعة البحر المتوسط بالأرباح السهلة والمموّلة من المال العام. ففي 21 آب 2017 وصلت طلبات المصرف إلى حدود «استبدال التوظيفات الإلزامية بالدولار الأميركي بشهادات إيداع مصرف لبنان». عندها عدّل مصرف لبنان في طريقته في التعامل مع مجموعة البحر المتوسط، فلم يوافق على طلبها، وإنما منحها موافقته على الاقتراض من مصرف لبنان بفائدة 2% مقابل رهن سندات خزينة بكافة العملات، واشترط ألا يتم استعمال العمليات «لتحقيق مدخول آني، بل تغطية النقص في المؤونات المتوجبة تدريجاً خلال عشر سنوات».

يومها طلب مصرف لبنان من المجموعة، بما يشبه حفظ ماء الوجه، أن تعمل على «تحصيل الديون المشكوك بتحصيلها بكافة الوسائل القانونية على أن تخصّص القروض المحصّلة لتخفيض المؤونات»، علماً بأنه كان قد وافق «على أن يتملّك المصرف عقارات استناداً إلى المادة 154 من قانون النقد والتسليف سداداً لديون مشكوك بتحصيلها، على أن تخصّص المؤونات المكونة مقابلها لدعم الأموال الخاصة غير القابلة للتوزيع وأن تقوم لجنة الرقابة على المصارف بتحديد تفاصيل التملك وقيمها وفقاً للأصول».

ليس هناك إيحاءات في كلام مصرف لبنان أوضح من أن المصرف كان يمرّ بأزمة قد تنسفه من أساسه. فهو قدّم دعماً شبه مطلق للمصرف. بعض العمليات التي نفّذها مصرف لبنان لمصلحة مجموعة البحر المتوسط، كانت مخفية عن عيون لجنة الرقابة على المصارف، إلا أنها كانت تجري بعلم رئيس اللجنة سمير حمود الذي كان يعمل سابقاً في المجموعة. اكتشاف هذه العمليات أدّى إلى نشوء خلاف بين حمود وعضو لجنة الرقابة أحمد صفا.

في هذا الوقت، كان المصرف يحقّق أرباحاً من عملياته مع مصرف لبنان ويطفئ الخسائر ويخفّض الأعباء المترتبة عليه في ميزانيته، إلّا أن أوضاعه كانت تزداد صعوبة ولا سيما لجهة تسجيل نسب ملاءة مقبولة فيما يواجه تعثّراً في سداد القروض بلغت قيمته في نهاية 2017 نحو 990 مليار ليرة، أي ما يوازي 14,7% من مجمل تسليفات المصرف للقطاع الخاص، ما دفعه إلى التركيز على عمليات تسييل الاستثمارات والعقارات التي يحملها في محفظته. مسار تسييل الاستثمارات بدأ منذ فترة طويلة بهدف إتاحة المجال للمصارف للاستفادة من ناتج

> **استرد عقارات مقابل الديون من فريد مكاري، ولا يزال يحاول استرداد ديونه من ابن السنيورة**

المبيعات في عمليات مالية مع مصرف لبنان تحقق له المزيد من الأرباح وتخفّف أعباء المؤونات المتوجبة عليه في مقابل الاحتفاظ بالعقارات المستردّة مقابل الديون المتعثّرة. المشكلة في هذا المجال، أن أسعار العقارات والاستثمارات الأخرى في ميزانيته كانت مخمّنة بنحو 450 مليار ليرة (نحو 300 مليون دولار)، فيما كانت تقديرات الإدارة أن سعرها السوقي يصل إلى مليار دولار. إعادة تخمين العقارات يرتبط عضوياً بقيمة التخمينات التي توافق عليها لجنة الرقابة على المصارف. لذا، فقد اختلفت التخمينات بين المصرف ولجنة الرقابة ومصرف لبنان إلى أن جرت تسوية الأمر لمصلحة المصرف مجدداً.

رغم ذلك، اضطر المصرف أن يتخلّى عن استثماراته في فترات مختلفة. باع حصّته في شركة «لايت ميتال» لصناعة الألمنيوم بقيمة 7 ملايين دولار. وباع أيضاً Beverly Hotel، بقيمة 9,2 مليون دولار. وباع شركات تابعة أخرى محققاً نحو 323 مليار ليرة. كذلك باع حصّته في CSC Bank والتي كانت تبلغ 40% من الأسهم، بقيمة 527,7 مليار ليرة. كذلك استردّ عقارات مقابل الديون من فريد مكاري، واستردّ ديونه من ميسرة سكّر... ولا يزال يحاول استرداد ديونه من ابن فؤاد السنيورة والتي تصل إلى 7 ملايين دولار.

يقول نعمة إن مصرف لبنان أجرى على تسييل العقارات المستردّة مقابل دين من أجل خفض قيمة المؤونات في محفظته، «كما أن تجارة العقارات لا تقع ضمن عمل المصارف، فيما يمكن توظيف هذه المبالغ وتحقيق أرباح أعلى». لذلك، يؤكد نعمة أنه جرى بيع عقارات «بأسعار أعلى من التخمين وأعلى من الأسعار الدفترية. في السنة الماضية حققنا أرباحاً جيدة من تسييل العقارات». ومن ناحية ثانية، «كانت عملية تسييل العقارات توفّر للمصرف سيولة بالدولار في وقت تعاني فيه السوق من أزمة بهذا الخصوص، ما سمح لنا بالقيام بعمليات تحويل من الليرة إلى الدولار رغم أن بعض المصارف كانت تماطل مع زبائنها في هذا الأمر».

إضاءة

عمليات صرف جماعي:
«تنظيف» بنك «السنّة»... من أهله!

محمد نزال

لم يكن «للحريريّة» أن تكون في لبنان، كظاهرة أبعد مِن «مالية» (بمعنى تقديمات الحريري لمواطنين)، لولا المصارف. لولا بنك البحر المتوسّط، تحديداً، الذي أصبح أخيراً «بنك ميد». هو المصرف الذي اقترن اسمه باسم رئيس الحكومة السابق، الراحل رفيق الحريري، منذ منتصف تسعينات القرن الماضي. كانت وكالة «رويترز» نشرت، قبل 14 عاماً، إثر اغتيال الحريري، تقريراً يستعرض تراجع أرباح المصرف. نقل التقرير عن مصرفيين أنّه لا بدّ، كواحد مِن الحلول العلاجيّة، مِن «تقليص العمالة الزائدة عن الحاجة». الحديث هنا عن صرف موظّفين. لم يكن سرّاً أنّ توظيفات ذاك المصرف، إلى حدّ بعيد، كانت سياسيّة - مذهبيّة، على طريقة «التنفيعات» الشعبويّة الهادفة إلى مدّ نفوذ الزعيم وكسب الولاء له. اليوم، يبدو أن الفقاعة وصلت إلى حدّ الانفجار.

وبدأت عمليات الصرف. ثمة تضارب حقيقيّ في ما خص عدد المصروفين. إدارة المصرف ترفض إعطاء رقم واضح. العاملون يتحدّثون عن 400 موظّف، والنقابة تقول بأن الرقم يتجاوز المئة بقليل.

بداية، ارتفع صوت بعض المصروفين علناً، وبعض المُهدَّدين بالصرف تلميحاً، على مواقع التواصل الاجتماعي. أحدهم راح يترحّم على رفيق الحريري، مغرّداً، في مقابل تأسّفه على ما حلّ بعده: «يا ريت أخدتنا معك...». آخر غرّد، على طريقة «يحصل في أحد البنوك» اللبنانيّة، عن الرواتب الهائلة لبعض المدراء مقارنة بموظّفين آخرين. يتّضح لاحقاً أنّ الصرف يطال، في أكثره، الحرّاس ومَن يماثلهم موقعيّة مِن «صغار الموظّفين». هؤلاء الذين، بحسب أحدهم، هم «الذين مثّلوا، خلال السنوات الماضية، البيئة الحاضنة الصلبة للحريري وتيار المستقبل... ما بعرف إذا الشيخ سعد (الحريري) بيعرف إنو هيدي البيئة هي اللّي عم تنضرب اليوم». موظّف غاضب آخر يكتب: «سائق المدير يقول إنّ مديره يملك فيلا في شانيه تكلفتها ما يقارب 6 ملايين دولار، من أين لك هذا؟ مديرة تملك شقة سعرها 3 ملايين دولار. من المسؤول عن إخراج موظفين من لون واحد، هو لون ابن بيروت فقط؟». نشر الأخير صورة لإحدى أشهر الناشطات في تيار المستقبل، على المستوى الشعبي، وإلى جانبها صورة الرئيس الحريري، قائلاً: «دولة الرئيس هيدي نسما، أكثر وحدة بتحبّك بلبنان». يبدو أنّ الصرف يطال نسما، إيّاها، التي ظهرت في الصورة حاملة للعلم السعودي. يصعب متابعة هذا الشهد، وتغريدات موجعة أخرى، مِن غير أن يخرج بخلاصة: إنّهم يقولون لـ«الحريريّة» إيّاها «أخدتونا لحم ورميتونا عظم».

أكثر مِن ذلك. الصرف، بحسب بعض المصروفين، لم يكن «أخلاقيّاً» حتّى في الشكل. عُرِض على بعضهم، كصفقة، ألّا يُصرفوا ولكن في المقابل سيتغيّر موقعهم الوظيفي. مثلاً، يُعرَض على الحارس، الذي حمى سائر العاملين لسنوات طوال، ومَن كان هو في دائرة الخطر، أن يُصبح «مقدّم قهوة» أو «عامل تنظيفات». أحدهم عُرِض عليه

> **عُرض على بعض الموظّفين قبل صرفهم ان يعملوا في تقديم القهوة او تنظيف الحمّامات**

«تنظيف الحمّامات» تحديداً. عزّت عليه واختنق. هذا صرف مقنّع. لا يُحكى عن قانون هنا، حتماً، ولا حتّى عن وفاء لهؤلاء، بل أقلّه عما يسمّى لباقة أو «إنسانيّة». آه، نسينا أنّنا نتحدّث عن مصرف.

عموماً، أليس لموظّفي المصارف نقابة؟ بلى، يوجد. رئيس هذه النقابة، أسعد خوري، يخبرنا أنّه على علم بما يجري، وأنّ المصرف «أجرى إعادة هيكلة، فطلع في موظّفين زيادة، وعم يدفعلهم تعويضات إضافيّة بتوصل، بأحسن الحالات، لحدود 3 سنوات». هذه أحسن الحالات. يجزّم خوري، بحسب علمه، أنّ عدد المصروفين «لم يصل إلى 400 موظف، بل الحديث عن أكثر مِن 100 موظف، ولكن مِن غير الواضح إلى أي عدد يُريد المصرف أن يصل. هل يصل إلى صرف 400 فعلاً... ما بعرف». يُخبرنا النقيب أن بعض المصروفين تواصلوا معه، لذا «عقدنا اجتماعات مع إدارة المصرف، وحاولنا أن نحسّن للمصروفين العطاءات». ماذا عن حكاية تنظيف الحمّامات وما شاكل؟ يُجيب خوري: «حاولنا التدخل لفرملة هذه المسألة. يبدو أنّها توقفت. في مسألة العطاءات نحن لا نتحدّث عن قانون، القانون هنا بيسوى (...)، ولكن عموماً التعويضات مقبولة بالحدود الدنيا».

تواصلت «الأخبار» مع إدارة المصرف، لمعرفة رأيها في ما يحصل. المدير العام التنفيذي للمصرف، راوول نعمة، أخبرنا عن مسألة إعادة الهيكلة، وأنّ «هناك أيضاً بعض الفروع القريبة مِن فروع أخرى، هذه نعمل على إقفالها. لقد راعينا حالة كلّ موظّف على انفراد، كنّا كرماء معهم، قدّمنا لهم «باكيدج» متكاملة». يوضح نعمة، الذي لم يُكمل عامه الأول بعد في الإدارة، أنّ بعض الموظفين «كان لا بد مِن إرسالهم إلى بيوتهم. هؤلاء لم يكونوا يعملون واقعاً، نبحث عن أحدهم فنجده نائماً مثلاً. أما البعض الآخر فشملته إعادة الهيكلة ببساطة». طبعاً، مدير البنك ليس هو صاحب البنك، هو تسلّم تركةً بما فيها من تضخّم التوظيف الزبائني إيّاه، ومعلوم أنّ بعض الموظّفين الذين لم تعُد تتسع لهم مؤسسات أخرى للحريري، على مدى السنوات الماضية، كانوا يُحوَّلون إلى المصرف. بناء على ذلك يأتي سؤال: هل سعد الحريري على علم بمسألة صرف الموظفين أخيراً؟ يُجيب نعمة: «بالتأكيد، كل المساهمين في المصرف (الحريري أحدهم) على علم بذلك».

ماذا عن حكاية تقديم القهوة وأعمال التنظيفات؟ لا تنفي إدارة المصرف ذلك بالمطلق، وتسأل: «هل يخجل أحد أن يُنظّف منزله؟ عموماً كنّا نفكر بطريقة إيجابية حتى لا يُصبح المعروض عليهم ذلك بلا عمل. يُمكننا أن نتعاقد مع شركة تنظيفات، وبتكلفة أقل، ولكن قررنا أن ندفع أكثر مقابل عدم صرف موظفين إضافيين».

إلى ذلك، ترفض الإدارة أن تُفصح عن الرقم الحقيقي للمصروفين، مع الإشارة إلى «توظيفات جديدة حصلت». يعلم المعنيّون في المصرف بوجود حالة امتعاض مِن جانب المصروفين، مِن جانب بينتهم أيضاً، وأنّ المسألة تأخذ بُعداً مذهبياً - حزبياً. بديهي أن يكون المصروفون، في أكثريتهم، مِن أهالي بيروت ومِن السُنّة، ذلك «لأنّ المصرف سُنّي وأكثر موظفيه مِن السُنّة، فبطبيعة الحال أن يكون أكثر المصروفين كذلك». في أرشيف صفحات بعض المصروفين، على مواقع التواصل الاجتماعي، الكثير مِن مفردات التعصّب و«الاستعداد للتضحية» مِن أجل الشيخ سعد. بعضهم يصمت الآن خوفاً مِن الشماتة. بعض «المرتاحين» ينصحون بذلك. لو أن أعتى كارهي الحريري، مِن أيّ جهة، أرادوا الإضرار به في العمق، لَما فعلوا بحقه أكثر مما يفعل هو بحقّ نفسه. أترك ليس لديه خيارات أخرى؟ ربّما. هكذا تكون النهايات.